



استراتيجيات التنمية الحضرية وإعادة تطوير وهيكلية المنظومة الحضرية في ليبيا

دراسة في جغرافية المدن

د. محمد هاشم الخفيفي

قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة بنغازي

الملخص

تحاول كل الدول جاهدة إلى إنشاء نظام حضري شامل ومتوازن ويشمل كل أرجاء الدولة وذلك في خطة تهدف إلى استقرار السكان في مكانهم أو في توجيه السكان إلى الأماكن القليلة العدد داخل الدولة، وعليه تلجأ إلى ما يعرف باستراتيجيات التنمية المكانية لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، إلا أن هذه الخطط التنموية قد تحتوي على أخطاء عند تنفيذها لذلك تلجأ الدولة إلى إعادة تطوير المنظومة الحضرية أو ما يعرف بـ (إعادة الهيكلة الحضرية) وذلك في فكرة تهدف إلى تصحيح مسار هذه الخطط سواء كانت خطط شاملة أو خطط إقليمية وذلك للرفع من المستوى الحضري في الدولة، حيث يتم الاستعانة بالشركات والمكاتب الاستشارية ذات العلاقة ويحتاج هذا التصحيح لمسار التنمية إلى الكثير من الوقت لكي تظهر نتائجه على أرض الواقع، لأنه يحتاج أحياناً إلى قرارات على مستوى الدولة لتحقيق تنمية شاملة تضم كل البلاد وخاصة المناطق قليلة السكان.

الكلمات الافتتاحية: التحضر - تخطيط المدن - المخططات الشاملة - السيناريوهات البديلة.

Abstract

All nations strive to establish a comprehensive and balanced urban system that extends across the entire country. This objective is typically pursued through plans aimed either at stabilizing populations in their current locations or at guiding population distribution toward sparsely populated areas. To achieve these goals, governments adopt what are known as spatial development strategies. However, development plans often encounter challenges or errors during implementation, prompting the need for re-evaluation and intervention through what is referred to as urban restructuring or redevelopment. This process seeks to correct the trajectory of development strategies-whether comprehensive or regional plans-with the ultimate aim of enhancing the overall level of urban development within the country. Such restructuring efforts usually require collaboration with specialized consulting firms and expert bodies. Moreover, the correction and realignment of development paths often demand considerable time before tangible outcomes appear, as they may necessitate decisions at the national level to achieve inclusive and balanced development, particularly in underpopulated areas.

Keywords: Urbanization – Urban Planning – Comprehensive Plans – Alternative Scenarios.



مقدمة

من ضمن الاهتمامات التي يعتني بها التخطيط الحضري هو فهم استراتيجيات التنمية في أي دولة تسعى لخلق توازن سكاني وحضري بهدف توزيع سكانها بشكل يتماشى مع مساحتها، بحيث لا يكون هناك تركيز للتنمية في إقليم أو مدينة معينة دون غيرها إذ عادة ما يتركز السكان في المدن والأقاليم ذات الحظ الوافر من التنمية، لذلك ظهر ما يعرف في التخطيط الحضري الحديث بمعالجة المنظومة الحضرية في محاولة للوصول إلى نظرة شاملة تفسر حجم المكونات الأساسية التي يتكون منها النظام الحضري (المدن) وتوزيعاتها السكانية ولقد شهدت ليبيا معدلات عالية من النمو الاقتصادي والحضري بعد اكتشاف النفط والتي زادت في منتصف الستينيات من القرن الماضي، حيث شهدت مناطق معينة جذباً اقتصادياً، إذ تركزت بها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي جذبت إليها الكثير من سكان البلاد مما غير من هيكلية توزيع السكان بين المدن والارياف ومن هنا ظهرت فكرة هذه الدراسة للوقوف على أهم مكوناته وسمات النظام الحضري.

1. مشكلة الدراسة:

إتبع ليبيا سياسات تنموية متعددة منذ سبعينات القرن الماضي وذلك بهدف تحقيق توزيع متوازن للسكان إلا أن العدد القليل للسكان عام 2006م والبالغ (5320894) نسمة نجد أن التوزيع الجغرافي لهذا العدد القليل مقارنة بمساحتها غير متوازن ولا يتناسب مع مساحتها والتي يشكل السكان الحضر فيها (86.1%) من مجموع السكان عام 2006م بعد أن كان (24.7%) عام 1954م، لذا فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على التساؤل التالي:

س: هل بالإمكان الوقوف على أسباب اختلال التوازن الحضري في ليبيا؟

2. تساؤلات الدراسة:

- أ- هل لعبت العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية دوراً في اختلال التوازن الحضري؟
- ب- هل كان للسياسات التنموية دور في اختلال التوازن الحضري؟
- ج- هل هناك اختلال واضح في التوازن الحضري يحتاج إلى معالجة؟



3. أهداف الدراسة:

- أ- التعرف على السياسات التنموية والتخطيطية في ليبيا.
- ب- تحديد الخلل في التوازن الحضري والعوامل التي أثرت فيه.
- ج- تقديم أفضل الحلول لمعالجة مشكلة الخلل في التوازن الحضري في ليبيا.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بمدى تأثير العوامل الطبيعية والبشرية في إختلال التوازن الحضري في ليبيا وما يترتب عليه من نتائج وكيفية معالجة الخلل في التوازن الحضري ووضع الحلول للقضايا الخاصة بال عمران الحضري والتي تسهم في إتخاذ القرار التنموي السليم المبني على أسس ودراسات عملية بإعتباره بشكل رافداً للعمليات التخطيطية لتحديد النسق العمراني المستهدف عند إجراء أي خطة تنموية.

5. مناهج وأساليب الدراسة:

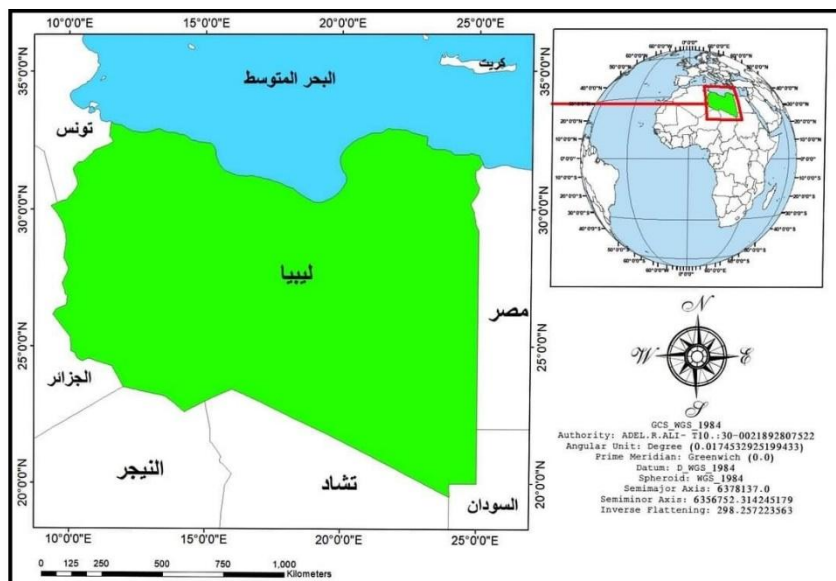
تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي والموضوعي وذلك لطبيعة الموضوع بإعتباره من الموضوعات المركبة وإن دمج هذه المناهج يضع الدراسة في أكمل صورها مع الاعتماد على الأسلوب الكارتوغرافي والكمي خدمة لأغراض البحث.

6. الحدود المكانية والزمنية:

تمثل الدراسة دولة ليبيا جغرافياً والتي تقع بين دائرتي عرض 18° - 33° شمالاً وخطي طول 9° - 25° شرقاً وقد ركزت الدراسة على كل ليبيا وما احتوته من خطط تنموية، اما زمينياً فقد ركزت على الفترة من عام 1968م إلى عام 2006م والمتوقع عام 2030م. وذلك كما بالشكل (1)



شكل (1) يوضح منطقة الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على : Arogisearth 1.4 2023

7. الدراسات السابقة:

أ- دراسة (التير، 1986م) بعنوان نمط التحضر في ليبيا وتناول تطوره خلال الفترة من 1911م إلى 1978م وإرتفاع معدلات السكان الحضر وهيمنة طرابلس وبنغازي، كما تناول مشكلات التخطيط العمراني.

ب- دراسة (القزيري، 1995م) بعنوان التحضر في ليبيا وتناول فيه مفهوم التحضر واستعراض ظاهرة التحضر في ليبيا والنمو السريع للمدن بعد اكتشاف النفط وحركة الهجرة معها.

ج- دراسة (الكخيا، 1995م) تناول عدم انتظام التوزيع الجغرافي للسكان الليبيين في المنطقة الجنوبية والوسطى وقلة سكانها مقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى كطرابلس وبنغازي.

د- دراسة (الحداد، 1998م) وتناول توجيهات التخطيط الإقليمي ومحاولة الحد من دور كل من طرابلس وبنغازي كقطبين للنمو وربط بين التخطيط الإقليمي الشامل والتخطيط الحضري.



1- استراتيجيات التنمية المكانية:

من المعلوم أن الجيل التخطيطي الأول (1968 - 1988) كان عبارة عن مخططات حضرية حددت بموجبها استعمالات الأرض ومساحتها داخل المدن والقرى، وكانت هذه المخططات في معظمها محدودة بحدود القرية والمدينة المخططة وكانت في معظمها لا تتصف بالشمولية العامة لمفهوم الدراسات التخطيطية الحديثة⁽¹⁾، وكانت فترة منتصف السبعينات هي بداية إدراك مفهوم التخطيط الشامل وأهميته من حيث النظر للمجتمعات السكانية (الحضرية والريفية) على المستوى الإقليمي والوطني، فقد كانت دراسة (ايتالكو نسلت) شاملة كونها قامت بدراسة وتحليل أثر السياسات التخطيطية على نمو التجمعات السكانية من منظورها الإقليمي والوطني حتى أنها افترضت إمكانية التعامل بين النظامين الحضريين الفرعيين في المنطقة الغربية والشرقية من خلال إنشاء مركز حضري ضخم يقع فيما بين المنطقتين بحجم سكاني يصل إلى (250,000) نسمة مع عام 2000م كما أوصت بزيادة اللامركزية⁽²⁾، وتطوير المدن المتوسطة وتنميتها وذلك بتوزيع الصناعة والمرافق التخصصية الخدمية⁽³⁾ والاجتماعية والتجارية والإدارية على المراكز الإقليمية بما يساعد خلق (هيراكيه) حضرية متوازنة، وفي عام 1979م وعلى ضوء توصيات دراسة التجمعات السكانية قامت الجهات التخطيطية بإعداد ما يعرف بالمخطط الطبيعي الوطني طويل المدى (1980 - 2000) كدليل يرشد التنمية المستقبلية في مستوياتها الثلاث الوطنية والإقليمية والمحلية وكوسيلة لخلق التكامل التخطيطي المكاني والذي تم بموجبه تقسيم البلاد إلى أربعة أقاليم تخطيطية كما هو بالشكل (2) إقليم طرابلس ويشمل منطقة طرابلس والمنطقة الساحلية الغربية وإقليم بنغازي ويشمل منطقة بنغازي والجبل الأخضر وإقليم سبها ويشمل منطقة سبها والمنطقة المحيطة حتى جزء من الحدود الجنوبية وإقليم الخليج الذي يمتد من خليج سرت في الشمال إلى الكفرة حتى الحدود الشرقية والجنوبية ووفقاً لهذا الإطار تم تكليف أربعة مكاتب استشارية عالمية لمباشرة الدراسات المطلوبة وإعداد المخططات الإقليمية المقررة، حيث تم تكليف المكتب الاستشاري (بولسيرفس) لإعداد مخطط إقليم طرابلس ومكتب (دوكسيادس) لإقليم بنغازي ومكتب (سبير بلان بالتعاون مع مكتب فنماب أوى)

(1) عبدالله ناجي، نشاطات التخطيط الطبيعي في الجماهيرية، منشورات مكتب العمارة، 1994م، ص 152.

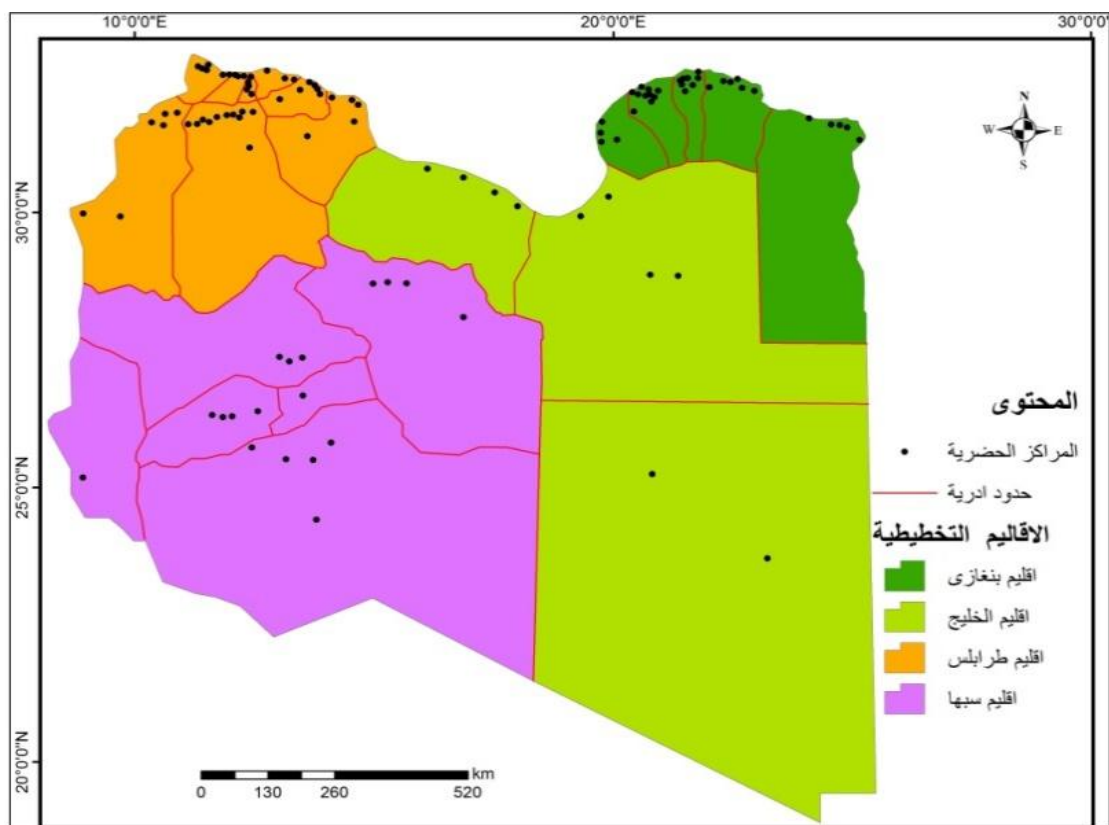
(2) فتحي رجب مركوس، المدن الكبرى المتفرده والتنمية الحضرية، مدخل لتخطيط وتصميم وإدارة البيئة الحضرية في ليبيا، (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة الإسكندرية، 1998م، ص 50.

(3) سعد القزيري، (التحضر) في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي بولقمة، سعد القزيري، سرت، الطبعة الأولى، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1995م، ص 459.



لإقليم الخليج ومكتب (فنامب أوى) لإقليم سبها، وقد تم خلال مرحلة إعداد ذلك المخطط تفحص عدد من بدائل التنمية المكانية⁽⁴⁾ كما بالشكل (3) وهي:

شكل (2) الأقاليم التخطيطية في ليبيا

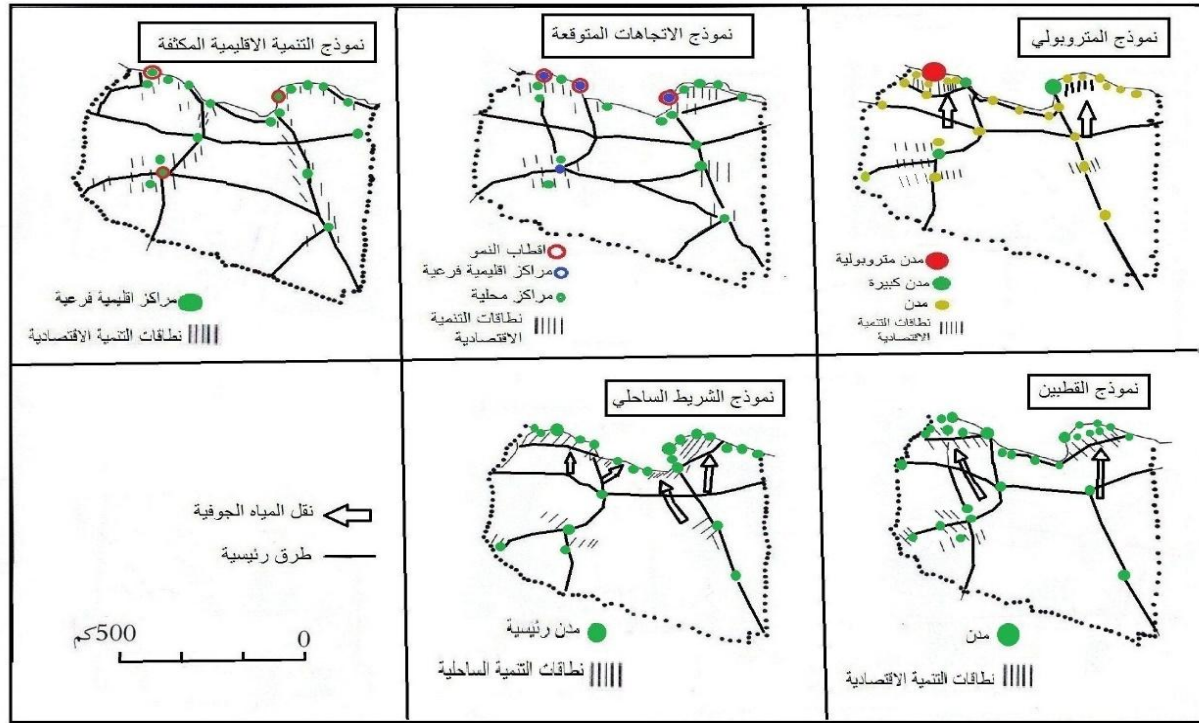


المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: بيانات مجلس التخطيط العام، طرابلس، 2006، باستخدام برنامج

Are.gisearth.1.4.2023

شكل (3) سيناريوهات التنمية المكانية (1981 - 2000)

⁽⁴⁾فتحي رجب مركوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 50 - 51.



المصدر: سعد خليل القزيري (التحضر) في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية - تحرير، الهادي بولقمة، سعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، 1995.

البديل الأول: نموذج الاتجاهات المتوقعة:

استمرار اتجاهات التنمية الحالية للسياسات الحكومية في توزيع النشاطات الاقتصادية الأساسية والتوظيف في قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان بحيث تعم الفائدة جميع الأقاليم إقتصادياً واجتماعياً وتوفير تنمية متوازنة في شبكة المستوطنات في المناطق الزراعية.

البديل الثاني: نموذج التنمية الإقليمية المكثفة:

توجيه النشاطات الاقتصادية وغيرها نحو المناطق الجنوبية الأقل نمواً وكذلك نحو الأجزاء الوسطى من الإقليم الساحلية بهدف الوصول إلى توزيع أكثر توازناً من حيث التوزيع السكاني وتنمية البلاد وذلك لتخفيف الهجرة من الجنوب إلى الشمال مع خطين للنشاط الاقتصادي الأول من مصراته إلى هون ثم سبها والثاني من اجدابيا إلى جالو ثم الكفرة مع تنشيط التنمية في الجنوب.



البديل الثالث: نموذج الشريط الساحلي:

يهدف هذا البديل إلى التركيز في المناطق الاقتصادية الطبيعية على طول الساحل حيث الأحوال المناخية الأكثر ملائمة مع الاهتمام بتنمية المدن الوسطى من الدولة وأن تتوزع التنمية بالتساوي بين كل المدن والقرى، ويهدف هذا البديل إلى توزيع أكبر عدد ممكن من السكان في أحسن الأحوال المناخية التي تسود المناطق الساحلية.

البديل الرابع: النموذج المتروبولي:

تنمية مركزية في منطقتي طرابلس وبنغازي وكذلك في بعض المدن الساحلية المختارة والمبينة على أساس النمو السريع غير المعاق في المدن الكبيرة وهذا يخلق مناشط اقتصادية وبشرية في المناطق المختارة إلى جانب المناطق الأخرى التي جرت تنميتها بشكل أساس لتوفر المنتوجات الزراعية وتصنيع الأغذية وهذا البديل له محاسنة إلا أنه قد يؤدي إلى زيادة الهوة بين الأقاليم.

البديل الخامس: نموذج القطبين:

يهدف هذا البديل إلى تركيز النشاط الاقتصادي والطبيعية في منطقتين من مناطق الشريط الساحلي المطيرة وذلك في إقليمي طرابلس وبنغازي ويتحتم على ذلك نقل المياه من الجنوب إلى الشمال لتعويض النقص في مياه الأمطار والمياه الجوفية وستكون التنمية في الأقاليم الجنوبية والوسطى محدودة بموجب هذا النموذج⁽⁵⁾، وبعد دراسة جميع البدائل وتقويمها تم الانتهاء من بلورة ثلاث نماذج وأسفرت المفاضلة بينها على اعتماد نموذج التنمية المتعددة للمناطق كأسس للتنمية المستقلة في ليبيا والذي يشمل اقتراح استراتيجية تنموية لتنمية ثلاث محاور اقتصادياً وخدمياً⁽⁶⁾، ويتمثل المحور الأول في تنمية مناطق الشريط الساحلي فيما بين مصراته وبنغازي مع إقامة مواقع لمراكز فروع الأقاليم الجديدة على طول الجزء الأوسط من الشريط الساحلي (تنمية المراكز الصناعية في البريقة ورأس لانوف والمركز الإداري في سرت) والمحور الثاني تنمية المناطق بين مصراته وهون ومن ثم سبها في الجزء الجنوبي الغربي، أما المحور الثالث فيتمثل في تنمية المنطقة التي تربط بين اجدابيا والبريقة مع منطقة السرير

(5) سعد خليل القزيري، 1995م، كرجع سابق ذكره، ص 460.

(6) فتحي رجب مركوس، مرجع سبق ذكره، ص 50.

والكفرة في الجزء الجنوبي الشرقي⁽⁷⁾، وفي هذا النموذج تم استبعاد فكرة إنشاء مركز حضري ضخم جديد في المنطقة الوسطى بين بنغازي وطرابلس والذي أوصت به دراسة ايتالكو نسلت⁽⁸⁾، وقد اعتمدت الاستراتيجية على نقل المياه من الجنوب إلى الشمال والمتمثلة في مشروع النهر الصناعي⁽⁹⁾، وعلى تقييم مقومات المناطق من حيث إمكانيات التنمية بكل منها، وقد كان البرنامج التخطيطي المقترح من خلال المخطط الطبيعي طويل المدى يعتمد على عدة إفتراضيات ومعطيات منها، أن حجم السكان في العام 2000م سيبلغ 6.5 مليون وعدد السكان الحضر ما بين 4.5 ، 5.5 مليون نسمة⁽¹⁰⁾.

واستهدف المخطط عدة اهداف تخص تنمية شبكة التجمعات السكنية في ليبيا نوردتها فيما يلي:

- 1- تحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن بين المناطق في التوزيع الجغرافي للسكان.
- 2- تطوير وتحديث التجمعات السكنية الريفية فيما يتعلق باستراتيجية التنمية الزراعية وخاصة في سهل الجفارة ونطاق الخليج ونطاق بنغازي الكبرى ونطاق المرج والابيار ونطاق سفوح الجبل الأخضر الشمالية.
- 3- تطوير كافة التجمعات بحيث يتم توفير حياه أفضل لسكانها.
- 4- الاهتمام بنمط توزيع التجمعات السكانية الحضرية والريفية وخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي.
- 5- تطوير المدن المتوسطة الحجم للتجمعات السكانية في الجنوب للحد من التفاوت في مستوى المعيشة ومستوى توفر الخدمات والمرافق.
- 6- ترسيخ القاعدة الاقتصادية في المدن الصغيرة، وكذلك إعادة توطين سكان التجمعات السكنية الفقيرة مع إعداد المخططات الشاملة لكل مدينة تمتلك فرص تنمية مكانية.

ولتحقيق هذه الأهداف أوصى المخطط بأن يجري تكوين التجمعات اثناء فترة التخطيط وفقاً لتصنيف مراكز الخدمات والتي صنفت إلى خمس مستويات للتصنيف الوظيفي تبدأ بمركز إقليمي ومركز شبه إقليمي وتنتهي بمراكز أخرى كما هو بالجدول (1)، وعلى الرغم من النجاحات التي حققها المخطط خلال سنوات تنفيذه إلا أن مستوى الخدمات والتنمية الاقتصادية في المدن الصغيرة والتجمعات الريفية

(7)سعد خليل القزيري، 1995م، ص 463.

(8)فتحي رجب مركوس، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(9)سعد خليل القزيري، مرجع سبق ذكره، ص 463.

(10)سعد خليل القزيري، 1995م، المرجع السابق، ص 463.



لم يتحسن بالقدر الذي حظيت به التجمعات الحضرية الكبيرة⁽¹¹⁾، مع أن الاهتمام كان مركزاً على مفاهيم اللامركزية وتزويد كل أو أغلب التجمعات السكانية بالخدمات وهو الأمر الذي انعكس على العديد من التجمعات السكانية الموصى برفع مستوياتها كمراكز خدمية في كل إقليم حتى أنها بلغت (371) مركزاً كما ذكر سابقاً والتي تختلف في تصنيفاتها ومسمياتها، الأمر الذي يعتبر مضللاً إلى حد ما ويعكس درجة عدم التجانس والتوافق بين دراسات الهيئات الاستشارية المعنية بالأقاليم التخطيطية الأربعة⁽¹²⁾.

ويتبين أن معظم التنمية الوطنية المكانية التي تمت وفقاً للسيناريو المختار (تنمية متعددة المناطق) قد جاءت ليس كما تم إشتدافه، لذلك كانت هناك جهود تنموية ضخمة منتشرة في كل أرجاء البلاد وفقاً للسيناريو (الاتجاهات المتوقعة) والأسباب الرئيسية لإتباع أسلوب يجمع بين السيناريوين هي:

جدول (1) عدد مراكز الخدمات وتوزيعها حسب دراسات الهيئة الاستشارية (1980 - 2000)

المستوى	إقليم طرابلس		إقليم بنغازي		إقليم الخليج		إقليم سبها	
	التصنيف الوظيفي	عدد المراكز	التصنيف الوظيفي	عدد المراكز	التصنيف الوظيفي	عدد المراكز	التصنيف الوظيفي	عدد المراكز
1	مركز إقليمي	1	مركز إقليمي	1	مركز إقليمي	1	مركز إقليمي	1
2	مركز شبه إقليمي	4	مركز حضري رئيسي	4	مركز شبه إقليمي رئيسي	3	مركز شبه إقليمي	6
3	مركز بلدي	12	مركز حضري ثانوي	14	مركز شبه إقليمي ثانوي	2	-	-
4	مركز محلي رئيسي	40	مركز خدمات أولي	44	مركز محلي رئيسي	6	مركز خدمات أساسي	18
5	مراكز أخرى	167	-	-	مركز محلي ثانوي	11	مركز خدمات ثانوي	36
إجمالي عدد المراكز		224	63		23		61	
الإجمالي الكلي لعدد المراكز		371						

المصدر: فتحي رجب مركوس، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(11) اللجنة الشعبية العامة، مصلحة التخطيط العمراني، السياسة الوطنية المكانية، (2006 - 2030)، ص ص 215 - 216.

(12) فتحي رجب مركوس، مرجع سبق ذكره، ص 53.



1- التأخر في إنجاز بعض البنى التحتية الأساسية التي كان من المخطط لها أن تخدم المناطق ذات المشاريع التنموية الضخمة مثل منظومة النهر الصناعي ومشروع السكك الحديدية والعديد من الطرق الرئيسية.

2- كان للمخططات الرئيسية والحضرية التي تدعم التنمية المكانية المنتشرة تأثيراً كبيراً على التنمية المكانية منه على التنمية النطاقية وشبه النطاقية، ويبدو أن تطبيق المخططات الحضرية كان أسهل لدواعي تنظيمية.

وخلال الفترة التخطيطية مرت ليبيا بتغيرات إقتصادية وإجتماعية سريعة مع تلك السياسات بطريقة لم تعد معها السيناريوهات السابقة كافية لتوجيه التنمية المكانية في ليبيا، لذا فإن مسودة المخطط الوطني الطبيعي طويل المدى في الفترة (2000 - 2025) قد تم تحويله إلى سياسة تخطيط التنمية الوطنية في الفترة (2006 - 2030) صياغة نهائية، حيث تضمنت مراحل وخطوات استراتيجيات التنمية المكانية ووضع مبادئ توجيهية للتنمية المكانية بحيث يجب تنمية التجمعات السكانية وفقاً للفرص الاقتصادية المستدامة ووفقاً للمبادئ التالية على الصعيدين الوطني والمحلي.

1- على المستوى الوطني (النطاقي)

- أ- حماية المزارع والمناطق الايكولوجية الهشة ومكافحة التصحر.
- ب- الحد من الهجرة الداخلية (من الصحراء إلى الساحل، ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة) من خلال استثمارات استراتيجية مستدامة.
- ج- تنمية التجمعات السكانية الأولية والثانوية لاستيعاب النمو السكاني المرتقب، كذلك تحسين وظائف المدن الساحلية الرئيسية إلى أبعد حد.
- د- تحديد وتوجيه التنمية المكانية ضمن حدود المناطق الحضرية المعتمدة.

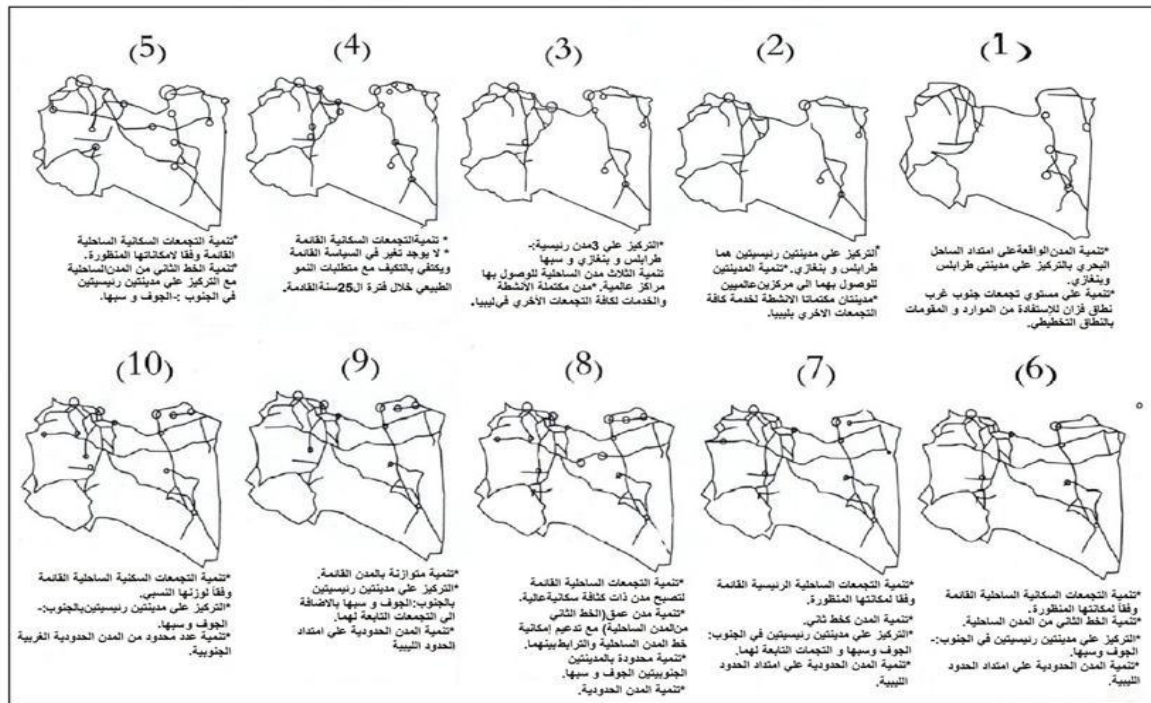
2- على المستوى المحلي (شبه نطاقي)

- أ- إقامة مناطق عازلة حول المدن خاصة مدينتي طرابلس وبنغازي لتجنب المزيد من التوسع العمراني.
- ب- تقدير جدوى الاستمرار في إيجاد مدن صغيرة من طرابلس الكبرى ومنطقة بنغازي.
- ج- تكثيف وإعادة تصنيف استخدامات الأرض من أجل تنويع الأنشطة الاقتصادية والاستغلال الأمثل الأراضي والاستفادة القصوى من شبكات البنية التحتية وخلق طراز عمراني مميز.



د- تطوير نظم النقل العام في المدن الكبرى.

هـ- إحياء التراث المعماري والمحافظة عليه.



شكل (4) سيناريوهات التنمية المكانية (2006 - 2030)

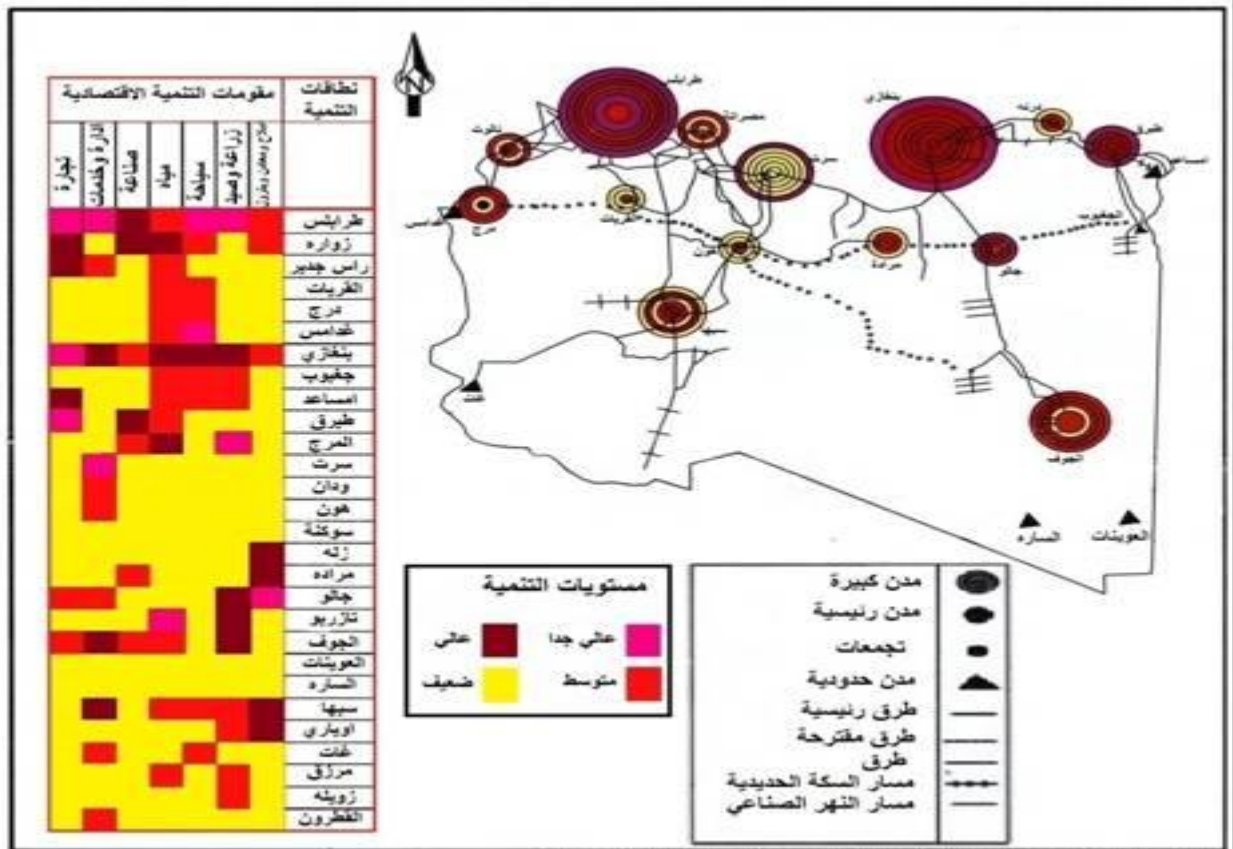
المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة التخطيط العمراني، السياسة المكانية الوطنية 2006 - 2030، ص 230.

لذا فإن المبادئ التوجيهية المشار إليها أعلاه قد تم ترجمتها إلى استراتيجية تخطيط مكاني ولهذا الغرض تم دراسة (10) سيناريوهات كما هو موضح بالشكل (4) مختلفة وتم تقييمها بناءً على المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والطبيعية والموارد المتاحة والتحوليات المحلية والدولية الكبيرة وكذلك الحاجة إلى استيعاب الاعداد المتزايد من السكان وتوفير فرص العمل، وبناءً على تقييم هذه السيناريوهات تم إخضاعها إلى المزيد من الدراسة والتحليل والتي انتهت إلى ثلاث بدائل هي:

1- البديل الأول: تنمية متعددة المستويات مع تعزيز تنمية المدن الحدودية، كما بالشكل (5) وهذا

البديل مماثل للسيناريو السادس والذي يمكن وصفه على أنه:

شكل (5) تنمية متعددة المستويات مع المدن المتاخمة للحدود

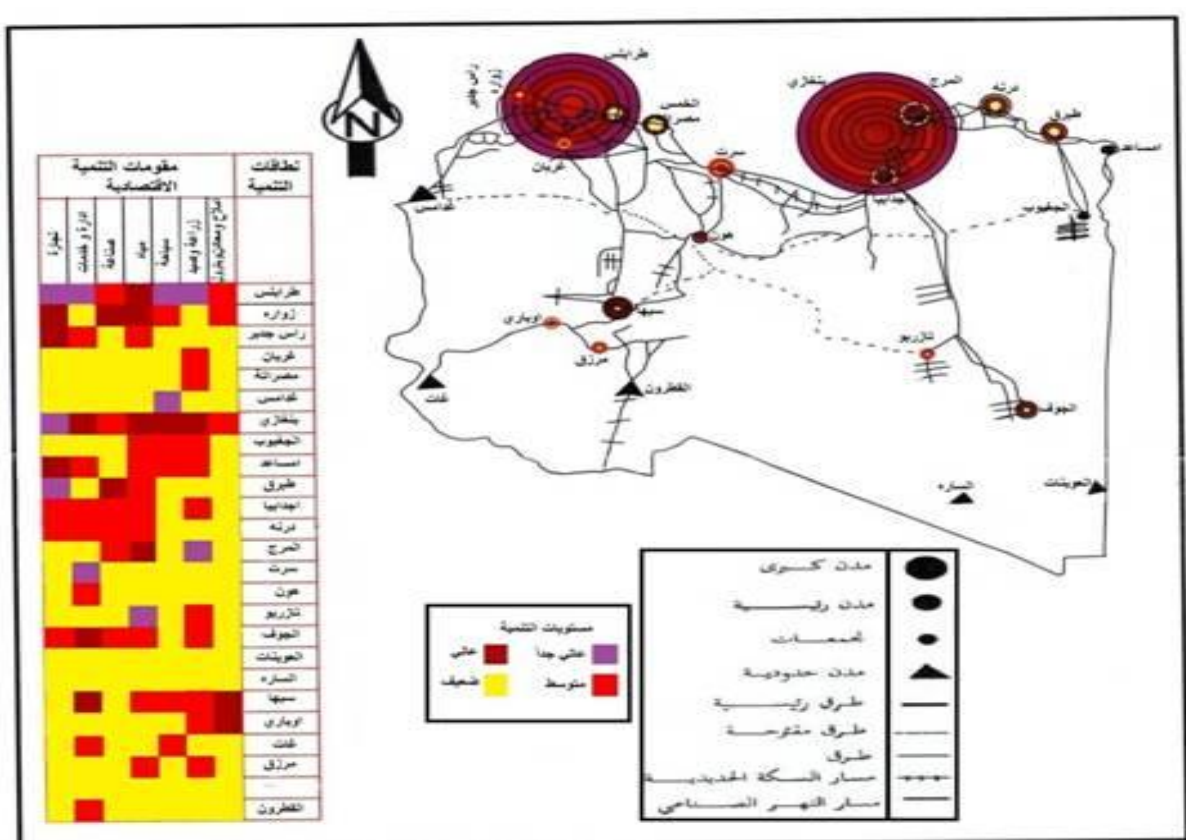


المصدر: التعبئة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة التخطيط العمراني، السياسة المكانية الوطنية 2006 - 2030م، ص 234.

- أ- تنمية التجمعات السكانية الساحلية وفقاً للدور والمكانة المقترحة.
 - ب- تعزيز تنمية مدن الخط الثاني من الجغبوب شرقاً حتى اغدامس غرباً.
 - ج- تركيز التنمية في مدينتين رئيسيتين هما الكفرة وسبها.
 - د- تنمية المدن الواقعة على امتداد الحدود الليبية مثل غات والقطرون.
- 2- **البديل الثاني:** تنمية القدرات العالية في المدن الساحلية والجنوبية كما هو بالشكل (6) وهذا البديل مركب من السيناريوهات البديلة التاسع والعاشر، التي يمكن وصفها بإختصار على النحو التالي:

- أ- تنمية متوازنة بالمدن القائمة.
- ب- التركيز على مدن الجنوب ومنها سبها والكفرة وما يتبعها.

شكل (6) تنمية مركزة على المدن الساحلية والجنوبية



3- البديل الثالث: تنمية متوازنة مع التركيز على المدن الثانوية كما بالشكل (7) وهذا البديل مركب

أ- التركيز على تعزيز المدن الثانوية القائمة وخصوصاً الداخلية منها.

ب- تطوير المدن الحدودية لتأمين الحدود وتسهيل التجارة مع البلدان الافريقية المجاورة.

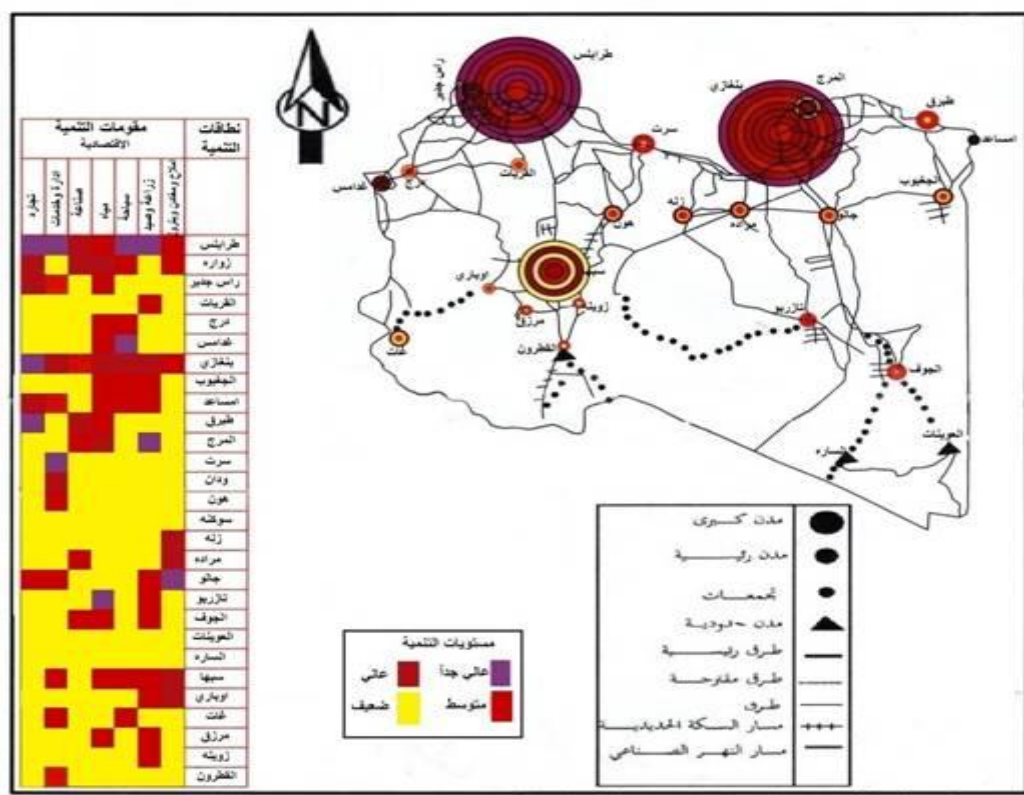
ج- التنمية على الصعيد الوطني، بحيث تعم التنمية كل أرجاء البلاد.

وقد تم إعداد البدائل السابقة من بين أهداف وغايات (المبادئ التوجيهية) وهي التنمية والسيناريوهات

وبين الجدول (2) وهي الاخذ ببديل التنمية المتوازنة كما بالشكل (8) مع التوزيع العادل للثروات في

جميع انحاء الأراضي الليبية⁽¹³⁾، كما أن البدائل أو الاستراتيجيات التي تم استعراضها سواء بمخططات الجيل الثاني أو الثالث يمكن أن تتعرض للإختيار أو المفاضلة أو الاقتراح، بحيث يتم إنتقاء استراتيجية تتناسب مع الموارد الاقتصادية والبيئة وفي نفس الوقت تعمل على تعديل التوازن في التوزيع المكاني للسكان والنشاطات الاقتصادية وخاصة فيما بين مدينتي بنغازي وطرابلس المكتظة وباقي المراكز

شكل (7) تنمية متوازنة مع التركيز على المدن الثانوية



المصدر:

الجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة التخطيط العمراني، السياسة المكانية الوطنية، 2006 - 2030، ص 236.

(13) اللجنة الشعبية العامة، مصلحة التخطيط العمراني، مرجع سبق ذكره، ص 212، 237.



جدول (2) تقييم بدائل أو سيناريوهات التنمية المكانية (2006 - 2030)

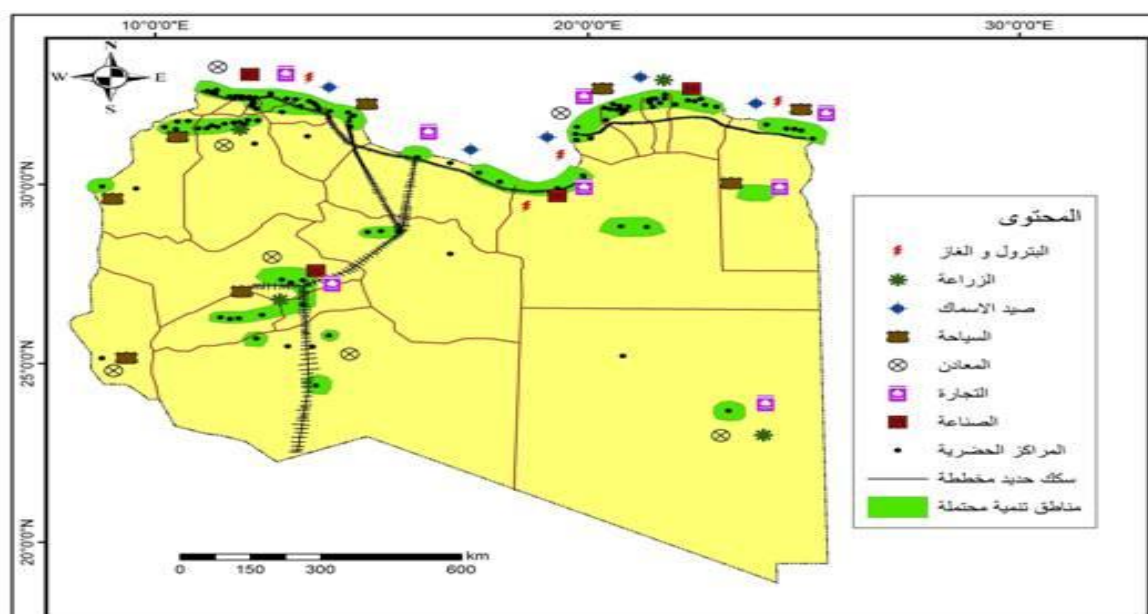
بدائل التخطيط										معايير التقييم
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	عامة
										السياسي
										الاقتصادي
										الاجتماعي
										القطاع الخاص
										البيئة
										الطبيعي
										استخدام ملائم للموارد الطبيعية وحمايتها
										الإجمالي

التأثير المتوقع مرتفع جداً مرتفع متوسط ضعيف



المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة التخطيط العمراني، السياسة المكانية الوطنية 2006-2030، ص230.

شكل (8) التنمية المتوازنة المستدامة (2006 - 2030)



المصدر: مصلحة التخطيط العمراني، السياحة المكانية الوطنية، 2006 - 2030، ص 232.

في النظام الحضري، وعليه فإن الامر يقتضي التطرق إلى الإمكانيات التنموية الإقليمية في ليبيا، وذلك لأن أهل الاختصاص يدركون أن تفضيل بعض التجمعات السكانية عن غيرها يجب أن يكون مبنياً على معطيات إقتصادية وأسس بيئية وفي نفس الوقت يكون مقبولاً إجتماعياً وسياسياً⁽¹⁴⁾، وبما أن ليبيا لها إمكانيات نفطية فإن امامها فرصة لتدارك جوانب الضعف القائمة في الاقتصاد الوطني ومحاولة تنويع مصادره مع توفير الفرص المتكافئة للسكان والمناطق من حيث الخدمات وفرص العمل وبتنحصر المخططات والسياسات التنموية تبين أن الهدف من رواء كل الجهود كان متمثلاً في البحث عن بدائل الثروة النفطية ويتضح ذلك من خلال الاستثمارات الضخمة الموظفة في الصناعات الثقيلة وقطاع الزراعة على أن تتركز هذه المشاريع في منطقة الشريط الساحلي الذي يتمتع بظروف طبيعية جيدة سكاني⁽¹⁵⁾، ومن الطبيعي في مثل هذه التوجهات أن يستمر إنتقال السكان والعمالة الماهرة والغير المدربة إلى تلك المناطق، الامر الذي أثر بصورة سلبية مباشرة على أوضاع الأقاليم والمناطق الريفية وبخاصة الجنوبية منها وترتب عليه ضعف القطاع الزراعي والذي لم يتمكن معه من تحقيق الإنتاجية المطلوبة وينطبق الوضع على القطاع الصناعي الذي لم يحقق الأرقام المستهدفة ايضاً، وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها أن الصناعات الكبيرة تحتاج إلى إستثمارات ضخمة والعمالة الماهرة غير المتوفرة محلياً بالقدر المطلوب، هذا عدى احتياج مثل هذه الصناعات إلى المواد الخام الغير متوفرة محلياً، لذلك فإن الجهود والسياسات يجب أن توجه إلى تنمية الصناعات الغذائية والإنتاجية والتي ستشجع على زيادة الإنتاج الزراعي الذي سيحقق الاكتفاء الذاتي، كما يجب ألا يتم التركيز على تنمية الصناعات البترولية بإعتباره مصدر غير دائم ولا بد له أن ينصب الامر الذي يحتم التوجيه لتنمية بدائل أخرى إلى جانبها⁽¹⁶⁾، ويمكن أن تكون متمثلة في استثمار الموقع الجغرافي لليبيا بإعتبارها تشكل حلقة الوصل بين الموارد الخام في افريقيا والصناعة في أوروبا، وكذلك استثمار السياحة (الشاطئية - الصحراوية - التاريخية)، واستثمار الطاقات المتجددة كطاقة الرياح والشمس، كل هذه الإمكانيات يمكن أن تكون بديلاً يغني عن النفط لو أحسن استخدامه واستغلاله⁽¹⁷⁾، وفي العموم يمكن القول أن الإتجاهات الحالية للتنمية التي تفضل المناطق

(14) محمد محسن سيد، تنمية الأقاليم إلى أين، مؤتمر التخطيط والبعد الإقليمي للتنمية، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، 2007م، ص 8.

(15) فتحي رجب مركوس، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(16) مجلس التخطيط العام، دراسة حول السياسات الاسكانية والتطوير العمراني، الجزء الأول، طرابلس، 2003م، ص 6.

(17) مصلحة التخطيط العمراني، السياسة الوطنية المكانية، (2007 - 2030) تنمية متوازنة مستدامة، اللجنة الشعبية العامة، 2007م، ص 2.

الشمالية الساحلية والتي تفضل قطاعات على حساب قطاعات آخر مع عدم قدرتها على تحقيق ما هو مستهدف وهذا ظهر اثاراً سلبية تمثلت في توزيع غير متوازن للسكان جغرافياً بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية من الأرياف والأقاليم الأقل تنمية مع تباين الأوضاع المناخية في الدولة وتركزت هذه الهجرة في مناطق الأقطاب في طرابلس وبنغازي لتوفر الخدمات وخاصة التعليم العالي الذي لم يكن في بقية الأقاليم والقرى بسبب ارتفاع معدلات المواليد نتيجة تحسين الأوضاع المعيشية، وحتى مع تحسن الخدمات في مختلف القطاعات وفي مختلف المناطق والتركيز على تحسين الأوضاع في المناطق الجنوبية والوسطى على جبهه الخصوص فإن تلك المناطق لا زالت تعاني من عوامل الطرد المختلفة نتيجة لعدم استغلال الإمكانيات الطبيعية بصورة مناسبة وكاملة⁽¹⁸⁾، وقد ادلت أغلب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على وجود تفاوت واضح بين المناطق وعلى عدم توازن جهود التنمية وفق المستوى المكاني، مما يجعل من العمل التخطيطي الإقليمي أداة وآلية أساسية لدفع عجلة الإصلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مسارها الصحيح من خلال رؤية متكاملة وتحديد الأهداف التنموية لكل إقليم⁽¹⁹⁾ ومن دون شك فإن عملية الربط بين الموارد والإمكانيات التنموية للإقليم وبين المراكز الحضرية هي معادلة أساسية في عملية التخطيط الإقليمي، وبالتالي تحقيق اهداف التطوير والوصول إلى استراتيجية عمرانية متوازنة وتنمية مستدامة⁽²⁰⁾.

2- استراتيجية تطوير المنظومة (إعادة الهيكلية)

يتطلب الوصول إلى تنمية حضرية متوازنة معرفة مقدار الخلل الذي يعاني منه ذلك النظام وذلك لرسم استراتيجية من خلالها يتم تحقيق حالة من التناغم والتناغم بين عناصر النظام للوصول إلى نظام حضري متجاوز كل اشكال الخلل الذي يعاني منه العديد من المنظومات الحضرية خاصة في دول العالم الثالث⁽²¹⁾، وذلك مع الوضع في الاعتبار أن شبكة النظام الحضري على المستوى الإقليمي أو القومي

(18) مجلس التخطيط العام، السياسات الاسكانية والتطوير العمراني، الجزء الثاني، طرابلس، 2003م، ص 4.
(19) هلال الأطرش، التخطيط الإقليمي المتوازن ومستقبل المدن السورية، مجلة جامعة دمشق، 2009م، جامعة دمشق، سوريا، ص 5.
(20) فوزي بودقة، دور التهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية (الجزائر نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة هوارى بومدين، الجزائر، 2007م، ص 6.
(21) سمير محمد وامير قادر، التحليل المكاني للنمو الحضري غير المتوازن في محافظة أربيل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، ص 20.

تختلف من اطار مكاني إلى اخر وفق مصفوفة كبيرة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والعمرانية والتي تحدد الملامح الرئيسية لتلك الشبكة، لذلك يجب البعد عن التعميم والتركيز على رسم الاستراتيجيات لخلق توازن في شبكة النظام الحضري وفق السياسات المكانية التي تحكم ذلك المكان، بأعتبار أن من أهم اهداف التنمية المستدامة والشاملة التوزيع المتوازن للتنمية على الحيز المكاني من تحديات عدم المساواة وإن تركز التنمية المكانية في أماكن معينة من استهلاك للسلع والخدمات والاستثمارات ووسائل الترفيه في المدن قد أدى إلى تنامي ظاهرة الاستقطاب الحضري وهذا خلق فجوة تنموية بين المدن الكبرى والصغرى، لذلك يعد وجود استراتيجية واضحة للحد من ظاهرة الاستقطاب السكاني الحضري وتقديم رؤية جغرافية لتنمية النظام الحضري وإعادة توازنه من الأهمية بمكان كحجز الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وإن الهدف من هذه الاستراتيجيات هو اذابة الفوارق التنموية بين المراكز والأطراف وخلق قدرة تنافسية لجميع مكونات النظام الحضري تأخذ على عاتقها عملية الاستقطاب وتحجيم نمو المدن الكبرى وإن يتم تنفيذ هيكل ونظام حضري يناغم ورغبة الأشخاص في الاستقرار ويكون مدعوماً ويتمتع بالقوة النفسية والمعنوية.⁽²²⁾

أ- اختلاف التوازن في النسق الحضري على مستوى شبكات المدن الليبية:

يتضح من خلال النسق الحضري في ليبيا من المنظور القومي سيطرة كل من مدينتي طرابلس وبنغازي والتي كان يجب ان يبلغ حجمها النظري في تعداد 2006 (1390455 نسمة) أي ما يمثل (69.3%) من احجامها الفعلية وهذا يعكس حجم التركيز الحضري وما يترتب على ذلك من أحمال سكانية وإن حجم الاحمال الزائدة قد بلغ (705314 نسمة) وإن العجز السكاني قد بلغ (-603610) نسمة من خلال فحص النسق الحضري على مستوى شبكة المدن الليبية طبقاً لتحليل (بيونج -جيبس) ومن خلال ترتيب احجام المدن وتصنيفها وفقاً لرتبتها إلى فئات حجمية بحيث تمثل المدينة الأولى المرتبة الأولى والمدينة الثانية والثالثة والرابعة المرتبة الثانية والمدينة من الفئة الخامسة إلى الفئة الثالثة عشر المرتبة الثالثة والمدن من الفئة الثالثة عشر إلى المدينة الأربعة وثلاثون تمثل المرتبة الرابعة والمدينة خمسة وثلاثون حتى المدينة مئة وثمانية تمثل المرتبة الخامسة، ذلك لكون مجموع كل فئة من فئات المدن المذكورة يعادل حجمها السكاني أو ما يقارب عدد سكان المدينة الأولى، ثم مقارنة فئة احجام

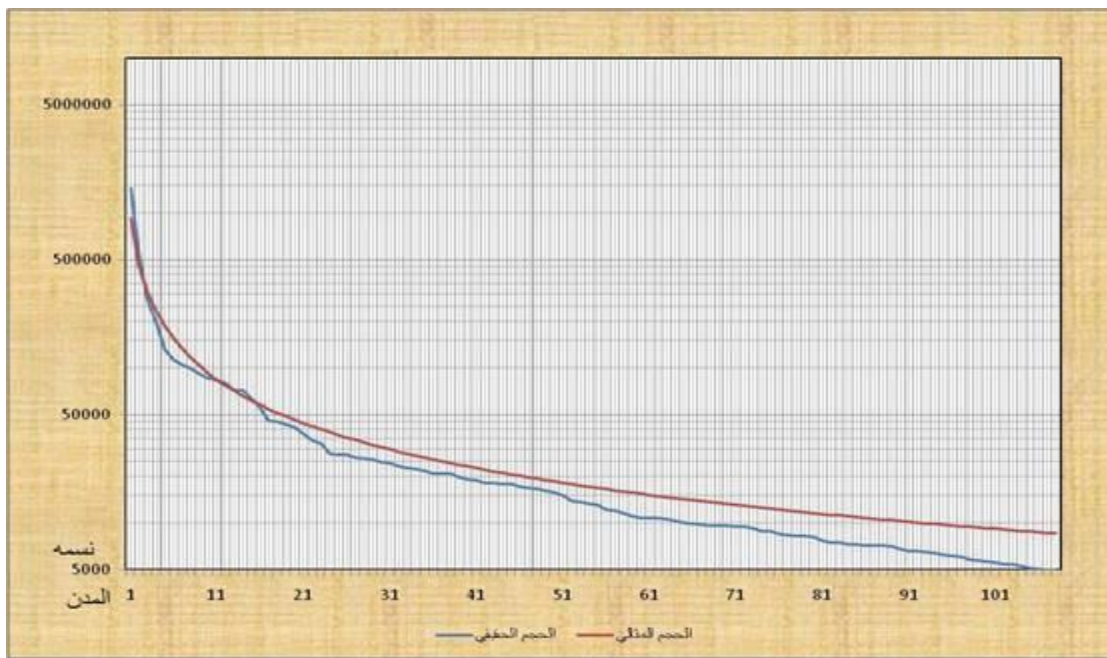
(22) عامر راجع نصر، تحليل أنماط التفاوت والاختلاف في النظام الحضري لمحافظة بابل، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 3، العراق، 2016م، ص 655.



المدن المثالية مع احجام المدن الحقيقية بيانياً ومعرفة مقدار الانحراف الذي يشير إلى مدى الخلل في فئات احجام المدن وبناء على ذلك يتضح ما يلي:

إن خط التوزيع المثالي، كما بالشكل (9) قد تباين تبايناً كبيراً بينه وبين خط التوزيع الحقيقي لأحجام المدن، وكذلك لفئات المدن، حيث يلاحظ أن (101) مدينة من أصل (108) مدينة انخفض عدد سكانها عن الحجم المثالي باستثناء مدينة (طرابلس - بنغازي - غريان - زلتين - الخمس - المرج - سرت) إنخفض عدد سكان باقي المدن عن الحجم المثالي لها وهذا يستدعي استقطابها للسكان (603610) نسمة فيما ارتفعت المدن السالفة الذكر باحمال سكانية بلغت (705314 نسمة) وهذا يتطلب توزيع هذه الاحمال على باقي مدن النظام الحضري، كما هو موضح بالجدول (3)

شكل (9) توزيع مراتب احجام المدن الليبية لعام 2006 بحسب قاعدة الرتبة والحجم



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006.



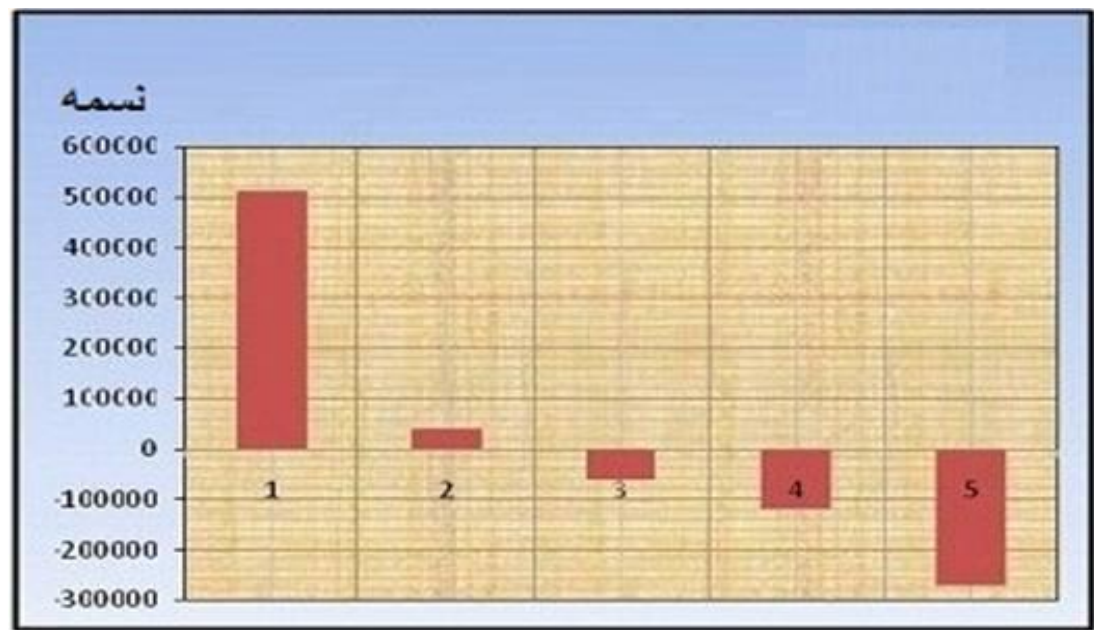
جدول (3) فئات احجام المدن وفق قاعدة الرتبة والحجم (بيرينج - جيبس)

حجم المدينة	الحجم الحقيقي	الحجم المثالي	الفارق بين الحجمين الحقيقي والمثالي
حجم الفئة الأولى	1438864	926970	511894
حجم الفئة الثانية	1641863	1004217	37646
حجم الفئة الثالثة	789200	852697	63497-
حجم الفئة الرابعة	820905	940865	119960-
حجم الفئة الخامسة	788670	1062049	273379-

الذي يوضح توزيع الفئات الحجمية ومقدار التباين في اعداد المدن واحجام الكتل السكانية والتي من خلالها يمكن التعويض بزيادة أو تقليص احجام هذه الفئات، إذ يتبين أن حجم الفئة الأولى والثانية قد تجاوز حجمها الحقيقي حجمها المثالي بمقدار (549540 نسمة) وإن الفئة الأولى والتي تمثلها مدينة طرابلس أصبحت بحمل سكاني بلغ (511894 نسمة) بمعنى أن هيمنتها بزيادة تعادل الحجم الحقيقي للمرتبة الثانية، بينما بلغت الزيادة بالفئة الثانية (37646 نسمة) وهذا امر يستدعي إعادة توزيع هذه الاحمال على باقي مدن النظام الحضري، بينما انخفضت احجام الفئات الحجمية عن الفئات الثالثة والرابعة والخامسة وهي احجام تمثلها فئات المدن المتوسطة والصغيرة والصغرى، حيث بلغ حجم عجزها السكاني (63497 - 119960 - 273379) نسمة على التوالي مما يوضح مدى احتياج هذه الفئات إلى استقطاب السكان إذ تحتاج إلى استقطاب (456836 نسمة) وتوزيعها على هذه الفئات وعلى هذا الأساس يمكن رسم الخطوط العريضة لإعادة التوازن لشبكة المدن الحضرية في ليبيا كما بالشكل (11)

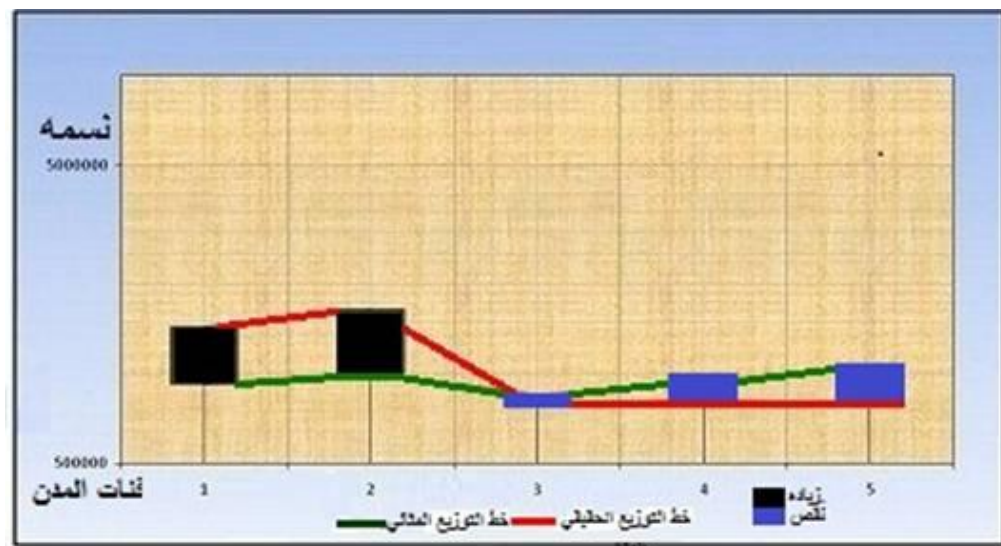


الشكل (10) الفرق بين الحجم الحقيقي والمثالي لفئات احجام المدن الليبية لعام 2006



المصدر: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006.

الشكل (11) التوزيع الحجمي لفئات احجام المدن الليبية وفق قاعدة المرتبة والحجم (بيربنج - جيبس) لعام 2006



المصدر: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006.



نحو إيجاد استراتيجية قومية لتطوير المنظومة الحضرية:

الواقع بعد هذا العرض السابق فإن محاولة إيجاد استراتيجية لتطوير المنظومة الحضرية في البلاد وإعادة التوازن لشبكة النظام الحضري، واستهداف وجود نظام حضري متوازن وفعال قادر على إصلاح الخلل في شبكة المدن داخل النظام الحضري دفع بالعديد من الاستراتيجيات، والسياسات، والمبادئ في كثير من الدول خاصة دول العالم النامي، والتي كان منها استراتيجية المدن الجديدة (اختيار أقطاب جديدة لاستيعاب المحتوى السكاني الفائض خاصة من داخل المدن)، واستراتيجية أقطاب النمو (إعادة توزيع نواتج التنمية مكانياً على الإقليم، وخلق أقطاب نمو متوازنة).

وعلى الرغم من أن تلك التجارب والاستراتيجيات السابقة الذكر لتطوير شبكة النظام الحضري خلال العقود الماضية أحدثت نقلة في شبكة النظام الحضري وتطورها بما يتناغم مع سياسات التنمية المكانية، وتكريس عملية التوازن في شبكة النظام الحضري، وكسر أطواق الهيمنة الحضرية التقليدية التي ورثها النظام الحضري عن الفترات السابقة، إلا أن الجهات التخطيطية مازالت متمسكة بالسياسات الكلاسيكية القائمة على الاتجاهات الثلاث السابقة والتي على الرغم من نجاحها إلى حد ما في منظورها القومي، إلا أنها انتجت أيضاً حتى الآن نظام حضري يعاني من الهيمنة الحضرية، والخلل في شبكة النظام والتوازن الحضري على مستوى الشبكات الحضرية يدفعها في ذلك سياسات التنمية الحضرية التي سادت بين الهيئات التخطيطية والتنفيذية، والتي أدت إلى هذا التركيز والتضخم السكاني، والسيطرة والهيمنة الحضرية، وبالتالي الاختلال في التوازن الحضري في شبكة المدن الليبية والتي عكسها أن نحو ثلث سكان مدن تلك الشبكة تتراوح ما بين أحمال زائدة أو قصور سكاني.

وفي هذا الإطار، ومن خلال تحليل واقع النظام الحضري في المنظور القومي والإقليمي والذي يظهر الاختلال في التوازن الحضري وسيطرة نظام المدينة المهيمنة سواء على المستوى القومي أو الإقليمي، وأن استراتيجيات وسياسات التعامل مع هذا الاختلال في شبكة النظام الحضري كان بعضها صالح للوقت الذي تم التعامل به، ومع التسليم بضرورة استمرار التعامل بتلك الاستراتيجيات في الفترة الحالية واللاحقة، إلا أن الأمر لن يكون بنفس القوة، بل يحتاج أيضاً إلى تبني استراتيجيات أخرى تعمل بصورة متوازنة مع السياسات والاستراتيجيات الثلاثة الحالية، وذلك من خلال إفراز بؤر تنمية وأقطاب نمو جديدة تعتمد على الانتشار المكاني، وتفعيل اللامركزية في التنمية المكانية، سواء كانت تلك الأقطاب التنموية من



خلال مراكز حضرية قائمة، أو أقطاب نمو من خلال تجمعات عمرانية جديدة.

وعليه تقترح الدراسة الأخذ ببديل استراتيجية التنمية المتوازنة شكل (8) المقترح، وفقاً لخطة التنمية المكانية (2006-2030) على أن تستند هذه الاستراتيجية المقترحة على ما يلي:

1- تقييد الاتجاه نحو زيادة الوحدات الحضرية الناتجة عن تحويل القرى الكبيرة إلى مدن، وتوفير التكاليف المالية اللازمة لتجهيز القرى الكبرى نحو هذا التحول، وتوجيه تلك الأموال نحو تنمية الوحدات الحضرية المنكمشة والمدن الجديدة.

2- أن يكون اختيار أقطاب النمو الجديدة داخل المراكز الحضرية القائمة متمثلة في المدن الصغيرة، والمتوسطة بحيث تعمل هذه الاستراتيجية على زيادة القدرة الاستيعابية لتلك المدن، وتقليص الهيمنة الحضرية من المدينة الأولى على النظام الحضري في البلاد.

3- أن يكون أقطاب النمو الجديدة من خلال إنشاء تجمعات عمرانية جديدة (مدن جديدة) متباينة الأساس (صناعي، زراعي، خدمي) حسب مقومات الموقع، والموضع المتوفر، وإنشاء مراكز استقطاب جديدة متنوعة.

4- تحفيز التحركات السكانية من المناطق الشمالية الغربية، والشمالية الشرقية نحو المناطق الوسطى والجنوبية، وذلك بالإسراع في استكمال الإنشاءات الخدمية، ومحفزات الجذب السكاني، وتجهيزها بالمرافق.

5- ضرورة تقوية محاور الحركة الطولية والعرضية القائمة والمقترحة في المخطط الاستراتيجي القومي (2006-2030) وذلك على أساس أنها تمثل محاور لضبط المنظومة الحضرية واختلال التوازن في شبكة النظام الحضري على أن تكون الوحدات الحضرية التي سوف تنشأ على تلك المحاور لإصلاح الاختلال في المنظومة الحضرية تمثل أقطاب نمو جديدة تربطها علاقات تكاملية، ونظام تكاملي متعدد المراكز والأقطاب في شكل هيراركية حجمية وبعدية، بحيث تمثل تلك الوحدات الحضرية شبكات تخفيف الأحمال السكانية الزائدة في المدن المتضخمة.

6- إنشاء مجلس أعلى للتنمية تكون أهدافه صياغة الخطة القومية للتنمية الشاملة، وتكون التنمية العمرانية أحد قطاعاته إلى جانب قطاعات التنمية الأخرى القومية، ويتحدد بداخلها محاور التنمية العمرانية على المستوى القومي، وكيفية تفعيلها، وإدارتها، وتشغيلها، وتعظيم العائد الاقتصادي التنموي بكل محور من محاور التنمية العمرانية، وأن تكون أحد أهداف قطاع التنمية العمرانية بهذا المجلس

الأعلى للتنمية هو إصلاح الاختلال في شبكة التوازن الحضري، وخلق منظومة حضرية متوازنة، على أن تكون للقطاع الخاص ومنظمات العمل المدني دور في إدارة وتشغيل، وصيانة محاور التنمية العمرانية، وصياغة الدراسات المستقبلية.

وخلاصة القول تحاول كل الدول وضع خطط واستراتيجيات للتنمية الحضرية بحيث يكون هناك هيكل لمنظومتها الحضرية وتحاول تطبيق هذه الخطط على ارض الواقع ومحاولة معالجة أي خطأ يحدث اثناء تطبيق تلك الخطط إلا أن الوضع قبل ثورة 17 فبراير لم يكن هناك اهتمام صحيح من قبل الدولة في تصحيح مسار تلك الخطط بشكل دقيق وقد تناولت عدة دراسات هذه الخطط والاستراتيجيات مثل دراسة ميلود ابريش ورجب مركوس وعزيزه الشخي إلا أن الوضع بعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011م قد تعرض للفلتان في كل ارجاء ليبيا تقريباً حيث إنتشر البناء العشوائي في كل المدن والقرى وخاصة في ضواحي المدن مما عرضها إلى التشوه البصري وخلق العديد من المشاكل التي حذرت منها الاستراتيجيات السابقة الذكر وهذا احد اهداف هذه الورقة فعلى سبيل المثال تعرضت ضواحي مدينة بنغازي إلى نمو عشوائي بعد الثورة عام 2011م وظهرت مخططات خاصة متجاوزة ونمت بشكل عشوائي وأصبحت جزء من المدينة ومنها ما هو مكتظ حالياً بالسكان بحيث تفنقر هذه الاحياء إلى وجود حدائق أو أماكن مخصصة ليكون بها مستشفى أو مدرسة أو مركز شرطة أو غيرها من الخدمات التي يحتاجها الحي السكني المخطط والمعتمد لدى البلدية ومن هذه الاحياء حي قطر وزمزم وبوعطني وأرض عصمان جنوب بنغازي وحي بوصنيب وقنفودة والقوارشة غرب بنغازي وغيرها من الاحياء التي حوطت مدينة بنغازي من جميع إتجاهاتها وهذا سيزيد من عبء معالجة هذا التشوه الذي أصاب كل المدن الليبية سواء في كيفية الحد من هذا التخطيط الخاص أو في دفع أموال أكثر في إدخال الخدمات كالماء والكهرباء إلى هذه الاحياء بإعتبارها أصبحت جزء من نسيج المدينة ومما يزيد من حجم هذه المشكلة ان كل الحكومات المتعاقبة لم تلتفت أي منها إلى هذا الخطر الذي أصاب هيكل المنظومة الحضرية.



النتائج:

1. تم تقسيم ليبيا إلى أربعة أقاليم هي إقليم طرابلس وبنغازي والخليج وسبها كمخططات قومية ومحلية وتوزيعها على مكاتب استشارية بعد توصيات شركة ايتالكونسلت.
2. خلصت تلك المخططات إلى تحديد عدد خمسة نماذج للتنمية المكانية في ليبيا وكانت مختلفة.
3. تم اعتماد نموذج من وزارة التخطيط يعرف بالنموذج المتعدد المناطق كأسس للتنمية في ليبيا.
4. مرت ليبيا بظروف سياسية انعكست على تطبيق المخططات بالشكل الصحيح وهذا يتطلب تحويل المخطط (2000 - 2025) إلى الفترة (2006 - 2025) وركزت على إنتشار الجانب الاقتصادي في كل ليبيا.
5. تم إخضاع السيناريوهات المقدمة من مصلحة التخطيط العمراني إلى ثلاث بدائل للتنمية المكانية وبعد تمحيصها تم اختيار بديل التنمية المتوازنة مع التوزيع العادل للثروات.
6. أتضح من خلال دراسة فئات احجام المدن أن مدينة طرابلس وبنغازي يفوق فيها العدد الحقيقي العدد المثالي للسكان أي ذات احمال سكانية بينما تعاني المدن المتوسطة والصغرى من عجز سكاني وهذا يعد أبرز المشكلات التي تعاني منها شبكة النظام الحضري في ليبيا.

التوصيات:

1. محاولة استنزاف الحمل السكاني الزائد في كل من طرابلس وبنغازي وتوزيعهم على بقية مدن ليبيا.
2. استثمار مكثف للموارد الطبيعية في الجنوب لمساهمة في استقرار السكان حيث هم.
3. على الحكومة محاولة تطبيق كل ما جاء من توصيات بالمخططات القومية والإقليمية والمحلية.
4. تشجيع الهجرة العكسية للجنوب الليبي مع مراعاة زيادة التنمية المكانية.



المصادر والمراجع

- 1- الهيئة الوطنية للإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1964.
- 2- الهيئة الوطنية للإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973.
- 3- الهيئة الوطنية للإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984.
- 4- الهيئة الوطنية للإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995.
- 5- الهيئة الوطنية للإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006.
- 6- عبدالله ناجي، نشاطات التخطيط الطبيعي في الجماهيرية، منشورات مكتب العمارة، 1994م،
- 7- فتحي رجب مركوس، المدن الكبرى المتفرده والتنمية الحضرية، مدخل لتخطيط وتصميم وإدارة البيئة الحضرية في ليبيا، (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة الإسكندرية، 1998م.
- 8- سعد القزيري، (التحضر) في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي بولقمة، سعد القزيري، سرت، الطبعة الأولى، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1995م.
- 9- سعد خليل القزيري، التحضر في ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، 2005م.
- 10- اللجنة الشعبية العامة، مصلحة التخطيط العمراني، السياسة الوطنية المكانية، (2006 - 2030).
- 11- اللجنة الشعبية العامة، مصلحة التخطيط العمراني، طرابلس، 2009م.
- 12- محمد محسن سيد، تنمية الأقاليم إلى أين، مؤتمر التخطيط والبعد الإقليمي للتنمية، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، 2007م.
- 13- مجلس التخطيط العام، دراسة حول السياسات الاسكانية والتطوير العمراني، الجزء الأول، طرابلس، 2003م.
- 14- مصلحة التخطيط العمراني، السياسة الوطنية المكانية، (2007 - 2030) تنمية متوازنة مستدامة، اللجنة الشعبية العامة، 2007م.
- 15- مجلس التخطيط العام، السياسات الاسكانية والتطوير العمراني، الجزء الثاني، طرابلس، 2003م.
- 16- هلال الأطرش، التخطيط الإقليمي المتوازن ومستقبل المدن السورية، مجلة جامعة دمشق، 2009م، جامعة دمشق، سوريا.
- 17- فوزي بودقة، دور التهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية (الجزائر نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة هواري بومدين، الجزائر، 2007م.
- 18- سمير محمد وامير قادر، التحليل المكاني للنمو الحضري غير المتوازن في محافظة أربيل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 1.
- 19- عامر راجع نصر، تحليل أنماط التفاوت والاختلاف في النظام الحضري لمحافظة بابل، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 3، العراق، 2016م.